

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين النجاعة و التحديات

(حالة الإدارة المحلية)

Electronic management in Algeria between efficiency and challenges (local administration case)

باحثة دكتوراه/عقبي أمال ، جامعة باتنة1، amelokbi@gmail.comفريدة مزباني، جامعة باتنة1، maitremeziani@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/06/06

تاريخ القبول: 2020/06/04

تاريخ الاستلام: 2020/02/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر و التغييرات الحاصلة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ، كون هذا الأسلوب مستحدث على مستوى الوحدات المحلية و ما تقدمه من خدمات مما جعله ضرورة حتمية تسعى لتطبيقه كل دول عصرية تريد مواكبة هذا التطور، وقد بينت النتائج بعض الآثار الإيجابية في العمل الإداري المحلي، مع بعض العراقيل التي حالت دون تطبيقها ، و عليه اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي لتناسبه مع طبيعة هذا البحث و إشكاليته.

الكلمات المفتاحية: إدارة الكترونية ؛ إدارة محلية ؛ مصلحة الحالة المدنية ؛ عمل إداري .

تصنيف JEL: XN1، XN2

Abstract: This study aims to highlight the effective role of electronic management in the local administration in Algeria , and the changes that are taking place at the level of the Civil Status Authority, this method is developed at the level of local units and what they provide services, Which made it an imperative necessity to be applied by all modern countries that want to Keep pace with this development,The results have shown some positive effects in the local administrative work ,with some obstacles that prevented their application, and accordingly we have adopted In this study the analytical approach to its suitability with the nature and problematic of this research.

keyword: Electronic management; local administration; Civil Status Authority; administrative work.

JEL classification code : XN1, XN2

المؤلف المرسل: عقبي أمال، الإيميل: amelokbi@gmail.com

1. مقدمة:

يحظى موضوع الإدارة الإلكترونية بأهمية بالغة و ذلك راجع لكونه أهم دعائم و أسس تقدم الدول، و قد أثبتت الدراسات على ارض الواقع على أهمية هذه التقنية و أثرها في تحديد مكانة الدولة و ترتيبها بين الأمم في كافة المجالات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، كونها تشكل إحدى أهم محاور ورش الإصلاح الإداري و تغيير طرق تقديم الخدمات الإدارية من الطرق التقليدية " الورقية " إلى طرق الكترونية عن طريق استغلال ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من وسائل و أدوات تهدف لاستخدام امثل للوقت و الجهد و المال.

و الجزائر من بين الدول العربية التي تحاول مسايرة التطورات الحاصلة في العالم و الانتقال لمفهوم الإدارة الإلكترونية بحيث سعت في التطبيق التدريجي لها و مسايرة متطلبات هذا الوضع الشيء الذي طرح ضرورة إعادة النظر في طرق و أساليب تسيير الإدارة بأسلوب يتجاوب مع عولمة التبادلات الناتجة عن هذه التطورات بما يتلاءم و المناخ الجديد.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من دخول مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمات و عصرنه و تطوير الأنشطة المقدمة من طرف الإدارة المحلية ، و قدرتها على مواكبة التطور الهائل في نظم المعلومات و الاتصال ، بحيث تسعى الإدارة الجزائرية إلى المستوى المطلوب من خلال تطبيق أحدث الوسائل التقنية الحديثة باعتبار أن الإدارة الإلكترونية تمثل اتجاها جديدا و غير معروف سابقا من الإدارة تقوم على أسس و مبادئ مختلفة ، بعدما أثبتت الإدارة التقليدية عدم قدرتها على الاستجابة لمتغيرات العصرنة و متطلباتها .

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير و تحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر؟.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر.

التعرف إلى مستلزمات و مميزات الإدارة الالكترونية
 التعرف على مقومات و استراتيجيات التحول إلى الإدارة الالكترونية
 التعرف على أهم تحديات أو معوقات التي تحد من تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية و
 الوصول إلى اقتراحات و توصيات.

تقسيم الدراسة:

أولاً: مفهوم الإدارة الالكترونية و مميزاتها

ثانياً: مقومات و استراتيجيات التحول الناجح للإدارة الالكترونية

ثالثاً: نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية

رابعاً: تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية

الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة فقد اهتمت العديد منها بموضوع الإدارة الالكترونية ومدى فعاليتها على تحسين و تطوير الأداء الإداري من بينها دراسة (إيمان عبد المحسن زكي 2007) و التي ركزت الباحثة في دراستها إلى حصر العوامل المؤثرة في فاعليته تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر ، و مدى أهمية تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على مستوى القومي و على مستوى المنظمات الحكومية ذاتها ، مع الأخذ في الاعتبار الترتيبات اللازمة لتنمية سياسات إدارة الموارد البشرية لتوفير الكفاءة المؤهلة و المدربة على استخدام التكنولوجيا في أداء الحكومي ، و إتباع إستراتيجية في تحسين الجودة ، و قد توصلت نتائج الدراسة إلى انه بالرغم من ادراك السلطات بحتمية تطبيق نظام الإدارة الالكترونية ، إلا أن هذا المشروع لم يحقق الأهداف المنوطة به على الأرض الواقع ، و قد يعود بالدرجة الأولى إلى اصطدام متطلبات هذا المشروع بمجموعة من العراقيل و التي تحول دون نجاحه ، أما الدراسة الثانية (عبد العزيز على صقر ، 2004) تناولت إشكالية كيفية إحداث تطوير للمنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية السعودية على المستوى المحلي ، و تحديدا الخدمات البلدية بمنطقة عسير، و توصلت الدراسة لإيجاد إطار أكثر تكاملاً لتطوير المنظمات العامة الخدمية ، ومدى إعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية و إمكانية التوسع في سياسات التحول

لاستثمار لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجوانب الإدارية و التنظيمية و القانونية و البشرية اللازمة توفيرها لإنجاح تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية .

2. مفهوم الإدارة الالكترونية:

اختلفت آراء الفقهاء حول تحديد مفهوم الإدارة الالكترونية، و يرجع ذلك كل حسب زاوية اهتمامه و تعدد أبعادها التقنية و الإدارية و التجارية و الاجتماعية و مضامينها التي تؤثر علي أغلبية التعاريف الخاصة بها .

1.2. تعريف الإدارة الالكترونية:

فقد عرفها بعض الفقهاء بـ "قدرة الإدارة المحلية بمختلف وحداتها و أجهزتها الإدارية على تقديم و أداء الخدمات ، و المعاملات و الإجراءات العامة لجمهور المتعاملين معها ، سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات بكل سهولة و يسر عبر شبكة الانترنت من أي مكان ، و دون التقيد بزمن " (بيومي حجازي عبد الفتاح ، 2008، ص 22) .

و هناك من يرى على أنها "استعمال التقنيات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية و التواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية ، و يطلق عليها أحيانا عصر المعلومات و إدارة بغير ورق أو الإدارة الالكترونية و هو التعبير الأدق" (سمية مروان ، 2014 ، ص20) .

و يرى البعض الآخر من الباحثين بان الإدارة الالكترونية " عبارة عن منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب و الاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات و الاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية في منظمات عصر العولمة و التغيير المستمر " (شاكر جر الله الخشالي ، 2015 ، ص230) .

كما عرف محمود القدوة الإدارة الالكترونية على أنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية ، مواقع الانترنت ، ونظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية ، إلى انتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى

الصيغة الالكترونية ، وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر و شبكات الاتصال و البرمجيات لذلك " (محمود القدوة ، 2010، ص 18).

و من المفاهيم الأساسية في نظام الإدارة المحلية الالكترونية نجد ما يسمى " بالبلديات الالكترونية أو الذكية " و التي تعرف على أنها " البلدية التي تستخدم تقنية المعلومات و الاتصال في الترابط مع كافة المتعاملين معها سواء كانوا مواطنين أو من القطاع الخاص أو حتى الدوائر الحكومية الاخرى ، بحيث يضمن أداء أعمال البلدية بشفاافية و كفاءة و اقتصاد و سرعة " (حسين بن محمد الحسن ، 2009، ص12).

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الإدارة الالكترونية تعتمد في الأساس على :

- ✓ استعمال تقنيات المعلومات و الاتصال و خاصة الشبكة الانترنت العالمية.
- ✓ إدارة بلا ورق تستخدم الأرشيف الالكتروني ، وإدارة بلا مكان تستعمل الهاتف المحمول
- ✓ تهدف إلى تقديم خدمات عمومية من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الالكتروني .
- و يمكن من خلال ما تقدم من تعريفات أن نستنتج تعريف في رأي الباحثة الأمثل و الأشمل للإدارة الالكترونية على أنها " إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين و المؤسسات ، مع استغلال الأمثل لمصادر تكنولوجيا المعلومات المتاحة في إطار الكتروني حديث ، من اجل استغلال امثل للوقت و المال و الجهد" .

2.2. مستلزمات الإدارة الالكترونية:

للإدارة الالكترونية مستلزمات لابد من توفيرها ويمكن تلخيصها كالآتي :

-العنصر البشري المؤهل: لنجاح تطبيق منظومة الإدارة الالكترونية تحتاج إلى إعداد و تكوين الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة على العمل في مثل هذا المجال (محمد محمود الخالدي 2007، ص 21 و ما بعدها).

- دور القيادة السياسية: لا شك في أهمية دور القيادة كعنصر أساسي يتولى المبادرة لتحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة الكترونية، و إقناع الآخرين و جعلهم يشتركون سويًا في السعي لتحقيق نظام الإدارة الالكترونية (سمية بومروان ، ص24 و 25).

-**البنية التحتية** : تتطلب الإدارة الالكترونية وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات و البيانات ، أي بنية معلوماتية قوية (نظم معلومات قوية و متوافقة فيما بينها) لتأمين التواصل و نقل المعلومات بين الإدارات و نفسها.

-**توفير الأجهزة العلمية المتطورة و الوسائل الالكترونية اللازمة**: مثل أجهزة كمبيوتر و المعدات العلمية المتطورة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية.

-3.2. مميزات الإدارة الالكترونية:

من مميزات تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية خاصة أنها تتميز بشكل عام

نلخصه فيما يلي(نجم عبود نجم، 2009، ص30):

- تخفيف الإجراءات الإدارية ، و سهولة انتقال المعلومات بدقة بين المصالح الإدارية و الإدارات المختلفة ، مما ينتج عنه تقليص الازدواجية في العمل و يمكن المواطن من الحصول على المعلومة بدقة .

- يؤدي تطبيق الإدارة الالكترونية إلى تخفيض التكاليف سواء المترتبة على المواطن كتكاليف التنقل و متاعب السفر أو تكاليف المترتبة على الإدارة كتخصيص أماكن الاستقبال المواطنين و ما يترتب على ذلك من مصاريف و أعباء.

- تحقيق الاستفادة القصوى لعملاء الإدارة الالكترونية فقد يستفيد الأشخاص التعامليين من خدمات الإدارة الالكترونية و المتمثلة في توحيد أسلوب التعامل مع كل الأطراف مما يكرس مبدأ الشفافية و المساواة الذي ينشده كل مواطن.

-رفع مستوى أداء الخدمة المقدمة من الإدارة و سرعة انجازها ، تعمل الإدارة الالكترونية في المقام الأول إلى تحسين أداء الخدمة العامة و جودتها إلى الجمهور المتعاملين بشكل عال المستوى والدقة .

-تحسين مستوى الخدمات ، و تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي أثناء ممارسته لعمله اليوم.

- تحقيق الوحدة بين الوحدات الإدارية لطالبي الخدمة، بإتباعها أسلوب موحد للتعامل مع جميع و المشاركة في رسم سياسة الإدارة و اتخاذ القرار (اشرف محمد عبده، 2018 ، ص111) .

- الإدارة الالكترونية تقلل إجراءات البيروقراطية من خلال العمل طلية أيام الأسبوع أي 7 أيام في الأسبوع دون عطل و لمدة 24 ساعة في اليوم على مدار 365 يوم في السنة.

وهنا يمكننا طرح التساؤل التالي: هل تقضي الإدارة الالكترونية على البيروقراطية فعلا ؟

يرى بعض الباحثين أن الإدارة الالكترونية تقضي على بعض أنواع البيروقراطية و تلغي دور الموظفين الوستاء و تخلق بيروقراطية من نوع آخر تسمى بيروقراطية الكترونية أفضل من البيروقراطية الحالية و هي أكثر فاعلية و أكثر شفافية و أكثر سرعة في التعاملات الإدارية.

3. مقومات و استراتيجيات التحول للإدارة الالكترونية:

لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات الأساسية لتطبيقها على ارض الواقع فالتحول نحو هذه المنظومة الشاملة و المتكاملة لا بد من توفير أوليات واضحة و محددة ودقيقة في ضوء معايير و مواصفات تتماشى و تتطابق مع التطورات الحديثة.

1.3. وضع استراتيجيات و خطط التأسيس:

تعتبر الإدارة الالكترونية أسلوب تغيير و إصلاح في الإدارة العمومية ، و لا يمكن تحقيقها بمجرد إصدار قانون من الإدارة المركزية ، بل تتطلب تغيير في نمط تفكير القيادة السياسية و المسؤولين في الإدارة العليا للدولة ، لذا يستوجب وضع خطوات للتأسيس للإدارة الالكترونية نلخصها كالآتي(طارق عبد الرؤوف عامر ، 2007، ص 77):

- تشكيل جهة (لجنة) عليا تتولى وضع الإستراتيجية لمشروع الإدارة الالكترونية.
- وضع الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الالكترونية.

- طلب مساعدة أو استشارة بجهات استشارية متخصصة للمشاركة في الدراسة ووضع الخطط.

- التكامل و التوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة حكومية.

- إقامة شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ جزء من مراحل المشروع.

- تحديد منافذ الإدارة الالكترونية (Protals).

- التعاون مع المجتمع و وحداته للمشاركة في بناء و إرساء علاقات متبادلة و تحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل .

و لنجاح هذه الخطوات لابد من دعم القيادة العليا في الدولة مما يسهل تطبيقها و يسرع في انجازها و تخطي بعض التحديات التي قد تتعرض لتنفيذ هذه المنظومة .

2.3. سد الفجوة الشاسعة بين توقعات الحكومة و ادراك المواطنين:

و هو أكثر عنصر خطورة في الإدارة الالكترونية، إذ نأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للسكان ، لذا لابد للحكومة ادراك المواطن من خلال برامج التوعية و إتاحة المعلومة بكل شفافية و مشاركة المواطنين و مؤسسات الأعمال في تبيان نقاط القوة و الضعف و الفرص التي يمكن استغلالها من تطبيق الإدارة الالكترونية مع ادراك المخاطر التي قد تتجم عن هذه المشكلة (اشرف محمد عبده ، ص 385).

3.3. تطوير الأنظمة الإدارية و المعاملات الإدارية تدريجيا:

و يتم ذلك من خلال إعادة هندسة(*) الهياكل و العمليات و المعاملات للإدارات و الفروع للإدارة الواحدة التي تم تطبيق فيها الخدمة الالكترونية، حيث تحتاج المنظمة إلى تغيرات جذرية لتحول لتطبيقات الإدارة الالكترونية و يتم ذلك كما يلي:(محمود القدوة، ص116)

1. تبني تنظيم إداري يتلاءم مع إدارة الكترونية .

2. استحداث إدارات جديدة ودمج بعض المصالح فيما بينها.

3. إعادة تصميم الإجراءات تتناسب مع معاملات الإدارة الالكترونية .
 4. تحديد أساليب عمل الإدارة الالكترونية ، و تمكين المواطنين من الوصول إلى المواقع الالكترونية بسهولة و يسر .
 5. تعليم وتدريب العاملين وتوعيتهم باستمرار بأهمية الإدارة الالكترونية و أثرها على الخدمة العمومية .
 6. إصدار تشريعات الضرورية و تعديل التشريعات الحالية و تحديثها بما يتماشى و المعاملات الالكترونية.
 7. ضمان و حماية المعلومات في الإدارة الالكترونية .
- إلا أن كل هذه المتطلبات تتطلب دعم و مساعدة من طرف القيادة السياسية موجودة على مستوى الأعلى للدولة و المسؤولة الأولى في وضع السياسات العامة ، فمثل هذه المشاريع الضخمة فعلا تحتاج إلى دعم حقيقي لنجاحها، فبالنظر إلى تجارب الدول الرائدة في تطبيق الإدارة الالكترونية و سر نجاحها الهائل في كل المجالات نجد دعم الجهات العليا " رؤساء الدول "

4. نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية:

بدأت العديد من الدول العربية منها الجزائر في وضع خطط و سياسات متقدمة في مجال الإدارة الالكترونية و التي تعتبر وسيلة مهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية، و من أهم نتائجها كالتالي:

- السرعة في التغيير و الوضوح من خلال انجاز المعاملات الإدارية و كسر حاجز الإدارة البيروقراطية و معوقاتنا ، مع ضمان سرية التعامل.(سهام رابحي، 2018، ص 177).

- السرية و الخصوصية وذلك عبر برامج لحجز البيانات المهمة و عدم إتاحتها إلا للذين يملكون كلمة المرور للنفوذ إلى تلك المعلومات (سعد غالب يسين، 2005، ص 194 و 196).

- الرقابة و سهولة الاتصال و التنسيق بين المصالح و الوحدات الإدارية المحلية، و استفادة المواطن من استخدامات البوابة الخدمات الإلكترونية و سهولة الوصول إلى المعلومة التي يحتاجها دون تكبد عناء التنقل.

- تخفيف الملفات الإدارية و الإجراءات و تحسين الخدمات الصادرة عن الإدارة المحلية (تعليمة وزارية رقم 1599، 2011).

أما من حيث تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال تحسين الخدمة الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر و تنفيذها لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء هيئاتها المحلية و جعلها تتميز بالفعالية و الشفافية ، فقد قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنه المرفق العام باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، تمكن في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية نلخصها كالآتي: (القانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014)

✓ رقمه مصالح الحالة المدنية مشروع طموح لخدمة المواطن ، بحيث شرعت الحكومة في مشروع شامل لتحديث مصالح الحالة المدنية ، بداية برقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني .

✓ إحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به و هذا طبقا للقانون الجديد للحالة المدنية و تمكين كل المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة بلدية عبر الوطن دون تكبد عناء التنقل إلى البلدية الأصلية عبر **الشباك الوحيد** ، خاصة بعد

التحويل الجذري للمصالح البيومترية من الدوائر إلى المقاطعات الإدارية و البلديات) بقرية
وزارة 2831 المؤرخة في 2013/09/30).

✓ و في إطار تطبيق إستراتيجية" المواطن الالكتروني " قام المشرع الجزائري و في أولى
خطوات تجسيد نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية بإحداث رقم تعريفى وحيد
و الذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية،و يمنح لكل مواطن جزائري مقيم على ارض الوطن أو
المهجر و الأجانب المولودين في الجزائر القاطنين بصفة منتظمة بموجب (المرسوم التنفيذي
10-210)، و يتشكل الرقم التعريفى من ثمانية عشر رقما يوافق بيانات الحالة المدنية و رقم
عقد الميلاد و الرقم التسلسلي للسجلات ، و يتم استعماله من طرف المؤسسات و الإدارات و
الهيئات ، و تعتمد هذه التقنية المتعمدة في الرقم التعريفى الموحد على التقنية الجديدة
للكوك البنكية على وجه الخصوص و التي استحدثت لمنع التزوير ، و يسمح كذلك بضبط
دقيق لعدد السكان و الحد من ظاهرة التزوير الوثائق .

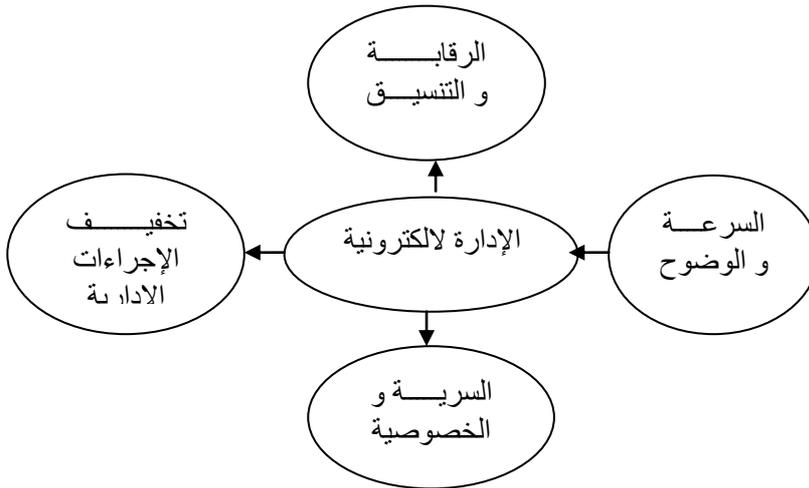
✓ كان انطلاق بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية متأخرا نوعا ما أكثر من ثماني سنوات
من اعتماد مشروع الجزائر الالكترونية ، و لأول مرة قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
بإصدار خدمة جديدة من خلال موقعها الالكتروني ، و هي خدمة تمكن المواطن من خلالها
من القيام بطلب لبطاقة التعريف البيومترية ، و ذلك دون حاجتهم إلى التوجه للمصالح الإدارية
، و تساعد هذه الخدمة الذين قاموا مسبقا بالحصول على جواز السفر البومترى (المرسوم
الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 افريل 2017) .

✓ نص المنشور الوزاري رقم 1099 المؤرخ في 2010/03/24 على الشروط المتعلقة
بالإجراءات استخراج جواز السفر البيومترى الالكتروني الذي يعتبر سند سفر فردي يمنح
للمواطن دون أي شرط السن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد اعتباره ، يتم
استخراجه من المصالح البلدية ، بحيث يتم الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق إدخال الرقم

التعريف الوطني عبر نافذة الكترونية متاحة عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية .

✓ رخصة السياقة البيومترية ، و في إطار تحسين الخدمة العمومية و عصرتها و تقريب المواطن أكثر من الإدارة ، تم انطلاق عملية استخراج وثيقة رخصة السياقة البيومترية في البلديات بتاريخ 01 افريل 2018 ، بحيث تم تزويدها بالشباك الإلكتروني ، حيث يعتبر العمل برخصة السياقة الجديدة بالتنقيط التي تختلف عن الرخصة الكلاسيكية إجراء جديد يتم عبر مراحل عديدة الهدف منه مراقبة مختلف المركبات ، و يتم سحب النقاط الكترونيا بعد إرسال المعلومات الشخصية لمركب المخالفة إلى قاعدة البيانات المركزية بوزارة الداخلية (برقية الوزارية رقم 1111 المؤرخة في 22 مارس 2018).

✓ السجل التجاري الإلكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج من السجل التجاري الإلكتروني عن طريق معطيات مشفرة عن هوية المتعامل وهو ما يدعم التوجه نحو الإدارة الإلكترونية. يمكن توضيح تطبيق الإدارة الإلكترونية:



الشكل يوضح نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية

المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على نتائج المقدمة

5.تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية:

بالرغم من أهمية الإدارة الالكترونية و الدور المهم الذي تلعبه في تحسين و ترشيد الخدمات العمومية و تعدد الأطراف المستفيدة منها ، إلا أن هناك بعض العقبات التي تحد من تطبيق الإدارة الالكترونية يمكن حصرها فيما يلي: (إيهاب عيسى و طارق عامر،2016، ص، 87،).

■ التحديات الإدارية :

و تتمثل في عدم وضوح الرؤية ووجود تفاوت في اخذ الإدارات بأسباب تفصيل الأنظمة المعلوماتية الإدارية ، و ضعف تكامل في التخطيط و التحليل و القدرة على التنبؤ بالمستقبل و المؤامة بين الحاجات المتنوعة و المتعارضة أحيانا ، و عدم تحقيق التوازن بين خطة المنظمة و الإستراتيجية الكلية ، و غياب إرادة التغيير.

■ التحديات التقنية :

و تكمن هذه التحديات في إطار مهمة تكوين البنية المعلوماتية اللازمة ، و تتعلق هذه العقبات أو الصعوبات في الدول التي لا تملك صناعات تقنية الالكترونية و نقص في استثمارات مالية ضخمة لبناء بنية تحتية المعلوماتية و الافتقار إلى الخبرة اللازمة في التقنيات الدقيقة .

■ التحديات المعرفية (تحديات المواطن الالكتروني):

ليس المقصود بها أن يتحول كل أفراد المجتمع إلى متخصصين في التقنيات الرقمية، و لكن إيجاد وعي و ثقافة الكترونية لدى المواطنين، و هذا ينتابه بعض الصعوبات منها حداثة التقنية بالنسبة لمجتمعات الدول النامية و الأمية الرقمية، تأخير الاستيعاب التعليمي، و الفجوة الرقمية(Karen l.jungwoo l ;pp122-136 ;2001).

■ التحديات المالية(التكلفة الباهظة لبناء مثل هذه البيئات الالكترونية):

و ذلك ما تحتاجه البنية التحتية و الخدمات المساندة للمشاريع الالكترونية من تدريب و تأهيل و التي يتم اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة لها ، مما يؤثر على أولويات تنفيذ الخدمات و خاصة في الدول النامية.

▪ التحديات الأمن المعلوماتي :

يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية حيث هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية و ما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين و سريتهم ، و لحل مثل هذه المشكلات يجب على الحكومة توفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت و توفير بنية تحتية قوية مناسبة و الكفيلة لبناء المجتمعات و تقوم بتوصيل بين المؤسسات الحكومية و بين المواطنين
(<http://www.hrdiscussion.com/hr17201.html>).

6. الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن الإدارة الالكترونية أصبحت واقعا ملموسا و مطلب ضروري لحكومات دول العالم في ظل التطور الهائل و السريع للتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ما تقدمه من امتيازات و تسهيلات و تبسيط للإجراءات الإدارية، غير أن المنتبوع لمشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر نجده انه لم يتحقق بالكامل على ارض الواقع غير انه توجد بعض النتائج و الايجابيات التي نلمسها في بعض الخدمات للإدارة المحلية كتحديث الحالة المدينة و التعاملات الإدارية مما سهلت من معاناة المواطن اليومية.

7. منهجية الدراسة:

بالنظر لطريقة دراسة الموضوع و حدثته تم الاعتماد بصفة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأنسب في وصف و توضيح مختلف الأطر المفاهيمية لإدارة الالكترونية بهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وأساليب البحث التي تمكننا من توضيح كل جزئية من جزئيات البحث.

8. نتائج الدراسة:

- ✓ يبقى مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر مسالة وقت حتى تتكامل هذه المنظومة الحديثة.
- ✓ غياب التوعية و الثقة للمواطنين في بعض الأحيان مما يحول دون تطبيق الإدارة الالكترونية.
- ✓ محدودية الخدمات الالكترونية قد يكون سبب رئيسي في عدم تشجيع التعامل بتقنيات الرقمية.
- ✓ نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التقية المعلومات ، وغياب الصيانة الفورية للأجهزة الالكترونية .

التوصيات و الاقتراحات:

- ✓ العمل على تطوير صناعة البرمجيات و تطوير الابتكارات التكنولوجية من خلال تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان و العمل على تطوير إطارات تكون قادرة على تطبيق هذا المشروع.
- ✓ إرساء ثقافة استخدام هذه التكنولوجيا ميدانيا من خلال نشر الوعي في المجتمع و العمل على جعلها في برامج التكوين على مستوى المدارس و الثانويات حتى يتم تكوين و بناء أجيال صاعدة يمكنها التعامل مع الإدارة الالكترونية بكل سهولة.
- ✓ توفير الوسائل و أدوات الصيانة لمعالجة الاختلالات في أي وقت .
- ✓ الاستمرار في دعم توفير الحواسيب وخفض تكاليف الاشتراك لخدمات الانترنت من خلال زيادة المنافسة بين الشركات العاملة في هذا المجال.
- ✓ تبني الإدارة العليا لمبدأ تطبيق الإدارة الالكترونية و دعم هذا التوجه.

9. قائمة المراجع:

✓ المؤلفات:

1. اشرف محمد عبده، الحكومة الالكترونية و تطبيقاتها في البلدان العربية و الأجنبية، دار الكتب و الدراسات العربية، الإسكندرية، 2017.
2. إيهاب عيسى و طارق عامر ، الحكومة الالكترونية (مفهومها - مبادئها - متطلباتها) ، المؤسسة العربية للعلوم و الثقافة ، الطبعة الأولى ، 2016.
3. بيومي حجازي عبد الفتاح، الحكومة الالكترونية و نظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
4. سعد غالب ياسين، الحكومة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، معهد الحكومة العامة، الرياض، 2005.
5. سمية بو مروان، الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية ، دراسة مقارنة ، مكتبة القانون و الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2014.
6. شاكر جر الله الخشالي ، موضوعات إدارية معاصرة، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015.
7. طارق عبد الرؤوف عامر ، الإدارة الالكترونية - نماذج معاصرة- دار السحاب للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2007.
8. محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ط الأولى ، عمان ، 2007 .
9. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، 2010.
10. نجم عبود نجم ، الإدارة و المعرفة الالكترونية ، دار اليازوري ، عمان ، 2009.

✓الإطروحات:

1. رابحي سهام ، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، 2019/2018.
2. عبد العزيز علي صقر ، التغيير في دور الدولة و تطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية السعودية مع التطبيق على الخدمات العامة البلدية في منطقة عسير في المملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، 2004.
3. إيمان عبد المحسن زكي ، إطار متكامل لفاعلية تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر - دراسة تطبيقية لوزارة التنمية الإدارية- رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 2007.

✓المؤتمرات:

- ✓حسين بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء مميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض نوفمبر 2009.

✓التعليمات الوزارية:

- ✓تعليمة وزارية رقم 1599 المؤرخة في 25ماي 2011 تتعلق بتخفيف الوثائق في الملفات الإدارية و تحسين الخدمة المحلية.
- ✓المنشور الوزاري رقم 1099 المؤرخ في 24 مارس 2010 يحدد و يوضح شروط المتعلقة بالإجراءات الجديدة لمعالجة ملفات طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومترين الالكترونيين .

✓-البرقية الوزارية

- ✓البرقية الوزارية رقم 2831 المؤرخة في 30/09/2013 المتعلقة بإجراءات التسهيل و التخفيف استصدار وثائق الحالة المدنية عن طريق الإعلام الآلي .

✓ البرقية الوزارية رقم 1111 المؤرخة في 22 مارس 2018 المتعلقة بكيفية و ترتيبات التنظيمية لإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية .

✓ المراسيم التنفيذية و المراسيم الرئاسية:

✓ المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر العدد 54 الصادرة في 19 سبتمبر 2010.

✓ المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 افريل 2017 يحدد كفيات إعداد بطاقة التعريف البيومترية و تسليمها و تجديدها ، ج ر ، العدد 25 الصادرة في 19 افريل 2017.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 05 افريل 2018 يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني ، ج ر عدد 21 صادرة في 11 افريل 2018 .

✓ القوانين:

✓ القانون 14-08 المؤرخ في 09 اوت 2014 يعدل و يتم الأمر 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 و المتعلق بالحالة المدنية ، ج ر العدد 49 الصادر في 20 أوت 2014.

✓ مواقع الانترنت:

✓ Karen L ; Jungwoo L ; " Developing fully functional E-Government :A four stage model ";government infomation quarterly ;2001,U S A .date de visualisation le 30/01/2020, a18.15heures. www.egov.ee.media.developing.

✓ أبو معايش يحي محمد علي، تحديات الحكومة الالكترونية : تاريخ الاطلاع 2020/02/03 على الساعة 19:30 ساعلى الموقع :

✓ <http://www.hrdiscussion.com/hr17201.html>.

✓ *يقصد بإعادة هندسة الهياكل التنظيمية هو " إعادة تصميم الجذري للعمليات الإدارية تحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء وفق متطلبات عالمية.